

وزارة الداخلية

قرار رقم ٣٦٩٣ لسنة ٢٠١٦

بتشكيل المجلس الأعلى للشرطة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة وتعديلاته؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم وزارة الداخلية؛

قرر:

مادة ١ - يُشكل المجلس الأعلى للشرطة من شاغلي الوظائف التالية :

مساعد الوزير لقطاع الشؤون القانونية .

مساعد الوزير لقطاع شئون الضباط .

مساعد الوزير لقطاع الأفراد .

مساعد الوزير لقطاع الأمن .

مساعد الوزير لقطاع التفتيش والرقابة .

مساعد الوزير - رئيس قوات الأمن المركزي .

مساعد الوزير لقطاع مصلحة الأمن العام .

مساعد الوزير - مدير أمن القاهرة .

مساعد الوزير - رئيس أكاديمية الشرطة .

مساعد الوزير - مدير أمن الجيزة .

مساعد الوزير لقطاع الأمن الوطني .

مساعد الوزير لقطاع الشؤون المالية .

ورئيس إدارة الفتوى المختصة ب مجلس الدولة .

وللمجلس أن يدعو إلى جلساته من يرى الاستعانة بهم في بحث المسائل المعروضة عليه سواء من هيئة الشرطة أو من خارجها دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .
ويرأس المجلس أقدم أعضائه من الضباط ، وعند غياب الرئيس أو وجود مانع لديه يتولى رئاسة المجلس أقدم الأعضاء الحاضرين من الضباط .

وينعقد المجلس بدعة من رئيسه وتعتبر اجتماعاته صحيحة إذا حضرها أكثر من نصف عدد الأعضاء ، على أن يكون من بينهم رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

مادة ٢ - يتولى أعمال أمانة المجلس مساعد الوزير لقطاع شئون الضباط ،
وعند غيابه يقوم بأعمال الأمانة مدير إدارة عامة بقطاع شئون الضباط يختاره المجلس .

مادة ٣ - يُصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يُرجع الجانب الذي فيه الرئيس ، وتكون المداولات سرية والقرارات مسببة ، وإذا كانت إحدى المسائل المعروضة تمس أحد أعضاء المجلس أو أحد أقاربه أو أصهاره أو أبناءه إلى الدرجة الرابعة وجب عليه التناهى .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويبلغى ما يخالفه ،
ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠١٦/٩/٢٠

وزير الداخلية

مجدى عبد الغفار